

## اوروبا تشرع في إنهاء العزل الصحي لاكن ماذا عن حقوق المهاجرين واللاجئين؟



واحدة تلو الأخرى، بدأت دول الاتحاد الأوروبي (EU) ما يسمى نهاية العزل الصحي. بعد أسابيع طويلة من العزل، الذي فرضته أزمة جائحة كورونا، يحاول سكانها بتدرج استئناف حياتهم بشكل طبيعي. لكن بالنسبة للمهاجرين واللاجئين، فإن الأزمة لم تنته بعد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لا يزال الآلاف من الأشخاص، نساء ورجالا واطفالا، محاصرين في المخيمات و / أو في مناطق تفتقد الحد الأدنى من شروط الصحة والسلامة حيث يعيشون في حالة من الهشاشة و عدم الاستقرار، مهددين بالعنصرية والخوف من القمع.

إن الوضع في ليسبوس، اليونان، حيث يعيش أكثر من **30.000** مهاجر، هو أسوأ سيناريو للانتهاك اليومي لحقوق الإنسان من قبل الدولة والاتحاد الأوروبي، بحث ينعهد تقديم المساعدة الضرورية للأشخاص الذين تتعرض حياتهم للخطر، مما يثبت أن دولة اليونان والاتحاد الأوروبي يتحملان مسؤولية ارتكاب جريمة انسانية ضد هؤلاء المهاجرين. ان قرار بعض الحكومات باستقبال القاصرين والنساء من ليسبوس، قطرة بعد أخرى، لا يمكن أن يخفي البعد المأساوي الإنساني الذي يعاني منه المهاجرون غير الحاصلين على وثائق الإقامة.

إن آلاف من العمال الذين تم عزلهم في الأحياء الفقيرة في الأندلس أو جنوب فرنسا أو أجزاء من إيطاليا أو في مواقع أخرى من أوروبا، بدون طعام أو مرافق صحية أساسية، هي حقيقة مرعبة جعلتها الجائحة أكثر سوءا ومعاناة. في الوقت نفسه، وخاصة في المدن، فقدت العديد من النساء المهاجرات العاملات في الخدمة المنزلية وظائفهن ودخلهن. وبحكم عدم توفرهن على وثائق الإقامة، لا يمكنهن الاستفادة من الاعانة الحكومية وبالتالي سيصبحن فريسة سهلة للجوع والمرض، ومثل العديد من الآباء غير المتزوجين وأطفال المهاجرين واللاجئين، الذين يعيشون وضعية مؤسوية حيث أصبحوا بلا مأوى بالفعل، مما يجعلهم مهددين بشكل كبير في حياتهم من طرف جائحة كوفيد 19.

ان جائحة كورونا تسببت في أزمة متعددة الأوجه وذات أبعاد لا تحصى. إنها أزمة صحية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. وفوق كل شيء، هي أزمة اتت لتعري عن هشاشة أوضاع المهاجرين واللاجئين. كما شكلت مناسبة لكشف أخطار وتناقضات النظام الرأسمالي المتوحش المصدر الأساسي لاستغلال الفئات الهشة والكادحة والمحرومة ومن بينها ملايين المهاجرين واللاجئين.

للتعامل مع هذا الوضع المأساوي، لم تتردد عدة حكومات في اللجوء إلى استعمال لغة عدوانية أو التستر بالوطنية المبتذلة، داعية إلى "وحدة الوطن" و "إغلاق الحدود" و عسكرية سياسات الهجرة. في هذا الإطار ندين بشدة التدابير والإجراءات الصحية التي تم اتخاذها لمكافحة الجائحة التي تُستخدم لتكريس التمييز أو انتهاك حقوق المهاجرين واللاجئين والشعوب التي تقطعت بها السبل الآن، والتي تم

محاصرتها في نوع من النسيان والحرمان من التنقل ، وصعوبة العودة إلى بلدهم الأصلي ، ومقابلة أسرهم. تُستخدم هذه الإستراتيجية ، مرة أخرى ، لمنع عمليات الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط من خلال رفض الإذن بالهبوط. وفي نفس الاتجاه تم تجميد سفينتي الإنقاذ المدنيتين الآن كردي وأيتا ماري من قبل السلطات الإيطالية في ميناء باليرمو في 5 و 6 مايو، بعد إنقاذ حوالي 183 شخصاً ، مما أدى إلى منع السفن من العودة إلى البحر واستئناف عمليات الإنقاذ. امام حظر عمليات الاتقاد أعلنت المحكمة الدائمة للشعوب في باليرمو سنة 2017 ان هذا الاجراء يعتبر "كجرائم ضد الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط" وحذر مؤخرًا من أن "التعصب القومي يمكن أن يكون له آثار مدمرة أكثر من الجائحة "

ان المهاجرين الذي همشتهم وغيبتهم سياسات كراهية الأجانب والسياسات التمييزية ، كشفت الجائحة عن أهميتهم ودورهم في المجتمعات التي يعيشون فيها حين يتم تشغيلهم في الزراعة أو التنظيف أو العناية بالأغذية أو توزيعها في اوضاع غالبا ما تفتقد شروط الحماية والصحة والسلامة وفي غياب تام للاعتراف بحقوقهم .

من بين الدول اعضاء الاتحاد الأوروبي ، اطلقت البرتغال قبل، ازمة جائحة كورونا مسلسل تسوية الوضع القانوني للمهاجرين. كما قبلت إيطاليا أيضًا التسوية من أجل ضمان المهام الضرورية والاستفادة من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. اما بالنسبة لباقي البلدان الاوروبية الاخرى فان اعتماد تدابير التسوية ومنح اوراق الاقامة كان الهدف من وراءه الحصول على القوى العاملة في خدمات الزراعة والغابات والتنظيف و الصرف الصحي دون إعطاء الأولوية أو ضمان احترام وحماية الحقوق الأساسية للأفراد .

ان التسوية العامة والشاملة لاطراف جميع المهاجرين واللاجئين في بلدان الاتحاد الأوروبي أمرًا ضروريًا وعاجلاً حتى يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في العمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية والصحية بشكل مناسب لمصلحتهم الخاصة وللمجتمع ككل. .

تسببت أزمة جائحة كورونا في وفاة الآلاف في أوروبا ، لكنها تسببت كذلك في بروز قيم التضامن مع المحرومين والمهمشين والمقصيين والضعفاء . هذه الفئة المغيبة حقوقها استطاعت، في جميع البلدان التي تعيش فيها، ان تواجه بشجاعة اكبر تحدي لم تعرفه البشرية منذ سنوات عديدة. أن الدول ، عندما ترغب في ذلك ، تستثمر ملايين يورو لإنقاذ الشركات والوظائف والحياة البشرية. لهذا ندعو حكومات الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء عسكرة الحدود من خلال الاستثمار في الاتفاقيات الثنائية مع مجموعة من الدول كليبيا وتركيا والمغرب ودول اخرى مما ينتج عنه انتهاك سافر لحقوق الانسان ويؤدي الى الاعتقالات التعسفية والاعتداء والقمع العشوائي والوحشي والإعادة القسرية. كما ندعو إلى إنهاء استثماراتها في المعدات العسكرية. وبدلاً من ذلك ، هناك حاجة ملحة لأن يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مسؤولية إنقاذ الأرواح وضمان ممارسة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واللاجئين.

إن إعادة تنشيط مجتمعاتنا، لتجنب أزمة أخرى خطيرة أو أكثر خطورة من الأزمة الحالية لجائحة كورونا رهبن بمدى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعي والسياسية والثقافية لهؤلاء الملايين من الناس الذين يشكلون مجتمعات وشعوب المهاجرين واللاجئين مع جعل الانسان في مركز الاهتمام .

14 مايو 2020

فريق عمل التعبئة للمحكمة الدائمة للشعوب TPP  
لاتصال : igrplatform@gmail.com